مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9 نيسان 2003
اسم الكاتب: أ.د. إبراهيم خليل العلاف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/961
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 02:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣

أ. د. إبراهيم خليل العلاّف

مستخلص البحث

بالرغم من ان سنة ١٩٢٦ قد شهدت انتهاء مطالب الأتراك بالموصل بعد صدور قرار عصبة الأمم بإبقاء الموصل ضمن العراق، إلا أن الأتراك ظلوا يتحينون الفرص لكي يؤكدوا بأن الموصل لا تزال ملكاً لتركيا، وأن الضرورة الأمنية لتركيا تقتضي إعادة ترسيم الحدود وذلك بحجج كثيرة منها تسلل عناصر من حزب العمال الكردستاني (التركي) والادعاء بحماية التركمان. وأبان حرب ١٩٩٠ تحدث الأتراك عن ضرورة إقامة منطقة أمنية عازلة في شمال العراق وتدفقوا داخل الأراضي العراقية لأكثر من مرة وعندما بدأت الولايات المتحدة تنفيذ مخططها لغزو العراق، رفضت الحكومة التركية المشاركة في هذه الحرب وعارضت فتح جبهة شمالية وكان لحزب العدالة والتنمية الحاكم آنذاك دور في اتخاذ هذا الموقف وبعد سقوط النظام السابق في بغداد في التاسع من نيسان٢٠٠٣ أرادت الولايات المتحدة من تركيا ان ترسل قوات عسكرية الى العراق لحفظ الأمن لكن العراقيين رفضوا ذلك.

البحث يحاول متابعة السلوك التركي تجاه العراق والاحتلال وردود الفعل العراقية على ذلك.

السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣

أ . د . ابراهيم خليل العلاف *

– ١ –

وقر في ذهن العراقيين منذ زمن بعيد ، نتيجة لتعرضهم لخطر الأطماع الفارسية الإيرانية والعثمانية التركية منذ أواخر القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، مثل شعبي يقول: "**بين العجم (الفرس) والروم (الأتراك) بلوى ابتلينا**"(١). وبقدر ما يعبر هذا المثل عن ما يسميه عالم الجغرافية السياسية العربي المصري الأستاذ الدكتور المرحوم جمال حمدان "نقمة المكان"(٢)، فإنه يعكس طبيعة وحجم ما تعرضت له أرض العراق ومياهه من غزوات متكررة وتدخلات كثيرة قام بها جيرانه الشرقيين والشماليين، واستهدفت استنزاف قدرات السكان الاقتصادية والاجتماعية وعرقلة تقدمهم ونهوضهم(٣).

وبغض النظر عن الجذور التاريخية للصراع الفارسي– العثماني حول العراق منذ أوائل القرن السادس عشر وتفسير المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي (توفي ١٩٧٨) على أنه حلقة في سلسلة الصراعات التي دارت بين الشرق والغرب عبر العصور التاريخية المختلفة، فإن الحقيقة التاريخية التي

---

* أستاذ في مركز الدراسات الأقليمية ، جامعة الموصل ، العراق .

ينبغي عدم تجاوزها هي أن القيمة الحضارية والاستراتيجية والاقتصادية للعراق كانت وراء ذلك الصراع[٤]، كما أن عمقه الحضاري، ووجود تداخل قومي وديني ومذهبي مع الشعوب في دول الجوار، ووجود العتبات المقدسة، فيه كانت عوامل رئيسية جذبت الجيران الشماليين والشرقيين على حد سواء، ودفعتهم باتجاه التدخل في شؤون العراق بذرائع وحجج مختلفة. وبالرغم من الكثير من الحروب والمعاهدات التي عقدت بين الطرفين المتصارعين على الساحة العراقية، إلاّ أن الصراع استمر وتطور حتى أوائل القرن العشرين وظهور الكيانات السياسية الحديثة في أيران وتركيا والعراق.. وقد تجلى الصراع في مظاهر مختلفة لعل من أبرزها مشاكل الحدود التي لا تزال حتى يومنا هذا قائمة ، وفي هذا البحث سنحاول الوقوف عند أبعاد السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق منذ سقوط النظام العراقي السابق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ووقوع العراق تحت الاحتلال الأميركي- البريطاني[٥] ، على أن نتبعه ببحث آخر عنوانه" السلوك السياسي الخارجي الإيراني وللفترة ذاتها .

-٢-

بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١ ، اتضح بأن تركيا لم تنسَ أطماعها في ولاية الموصل (الموصل ، أربيل ، كركوك ، السليمانية وهي تسمى كذلك كردستان الجنوبية). وقد ظهرت هذه الأطماع عندما رفض الأتراك، الاعتراف بالدولة العراقية ومطالبتهم بولاية الموصل وتأكيدهم في ميثاقهم الوطني (٢٣ من نيسان ١٩٢٠)، على ضرورة اعادتها إلى تركيا (المادة الأولى من الميثاق). وقد قامت وجهة نظر واضعي الميثاق على أن أغلبية سكان ولاية الموصل هم من الأتراك والأكراد. كما أنهم مرتبطين

إلى عودة الأتراك ووصل الأمر إلى حد احتلال بعض أجزاء الموصل وتحشيد قوات عسكرية في جوار زاخو وراوندوز ورانية ، وقصف القرى العراقية بالمدفعية والطائرات والدعوة علناً إلى أن الهدف من كل ذلك هو "استعادة ولاية الموصل". وقامت وجهة النظر التركية على أن القوات البريطانية المحتلة للعراق دخلت الموصل بعد هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، لذلك فالاحتلال يعد باطلاً. وقد رفعت الأمر إلى عصبة الأمم التي أرسلت بعثة للتحقيق إلى المنطقة وأصدرت بعد ذلك قرارها في كانون الأول سنة ١٩٢٥، بإبقاء ولاية الموصل ضمن حدود دولة العراق(٦) .

وبالرغم من قبول تركيا بالقرار وتنفيذه، إلاّ أن الأتراك ظلّوا يتحينون الفرص لكي يجدوا من الوسائل ما يساعدهم على تحقيق هدفهم . وفي الوثائق المتداولة، من الدلائل الكثيرة التي تشير إلى ذلك(٧) ، ويمكن في هذا الصدد أن نشير، على سبيل المثال، إلى تصريح للرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل (مايس ١٩٩٥)، ودعوته لإعتبار أن منطقة الموصل لاتزال ملكاً لتركيا، وأن الضرورة الأمنية لتركيا تقتضي اعادة ترسيم الحدود مع العراق بحجة منع تسلل العناصر المسلحة من أعضاء حزب العمال الكردستاني التركي. وقال ديميريل: "ان اقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣". وأضاف: "لقد أبلغنا الأميركيين بموقفنا هذا..."(٨).

وقد فسّر القائم بالأعمال التركي في العراق تصريح ديميريل في حينه بالقول أن الجملة التي أدلى بها ديميريل في هذا الشأن كانت على النحو التالي: "ان الحدود العراقية- التركية غير صحيحة... ولكن تسوية هذه المشكلة ليست موضوع بحث في اللحظة الراهنة !!" (٩).

وثمة حجة أخرى يتذرع بها الأتراك للتدخل في شؤون العراق، وتقوم على

أساس التركمانية أقلية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وصدرت صحف ومجلات تركية في انقرة واستانبول تتحدث عما كانت تسميه بـ (دعم الأتراك في كركوك)، الذين يعانون على حد زعمها "الإضطهاد من السلطات العراقية"، ونشرت مقالات عديدة، تظهر وبلهجة شديدة أن (أتراك العراق) الذين يقدرون بـ (٧٢٠,٠٠٠) الف نسمة محرومون من حقوقهم السياسية وحرياتهم الشخصية ، وحياتهم معرضة للإنتهاك من الحكومة العراقية"[١٠].

-٣-

وخلال حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، برزت مواقف أكثر خطورة عبّر عنها توركوت اوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك ، حينما أخذ يستعمل تعبير (الشعوب العراقية)، ونشرت جريدة حريت التركية ماسمي بـ (خريطة أوزال للعراق)، وتقوم هذه الخريطة على تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء على أساس عرقي، ثم جمعها في كونفدرالية عربية وكردية وتركمانية. ومن الملاحظ أن أي نفي لهذه الخريطة لم يصدر من أي مصدر رسمي تركي[١١].

وبعد وقف اطلاق النار بين العراق وقوات التحالف، بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، أفسحت تركيا المجال لعناصرها للعمل في شمال العراق وتأسيس مدارس ومؤسسات تعليمية وثقافية تركية بهدف نشر الثقافة التركية، ولعل من أهم هذه المؤسسات كلية عشق الخاصة في أربيل، التي تشرف عليها الحكومة التركية نفسها، وإن كان ذلك يتعارض والقوانين العراقية السائدة والنافذة. كما عملت المنظمات والمؤسسات التركية بأسماء منظمات وقفية واغاثية منها مثلاً "منظمة وقف تركيا والشرق الأوسط للتنمية والاغاثة"[١٢] .

كما حاولت تركيا الاستفادة من بعض الأحزاب السياسية التركمانية والسعي لدعمها مالياً[١٣]. وكان لقوات الفصل التركية التي تشكلت بناء على قرار من

والخطر في معرفة طوبوغرافية المنطقة وتشكيلة تركيبتها السكانية ووضع الخطط التي يمكن للقوات المسلحة التركية اتباعها للتدخل في المنطقة[١٤].

وعلى الرغم من أن الحكومتين العراقية (السابقة) والتركية قد أبرمتا في تشرين الأول ١٩٨٤ ما سمي باتفاق أمن الحدود الذي يسمح لكل من البلدين بعد اخطار وموافقة البلد الآخر، القيام بعمليات مطاردة حثيثة للمسلحين من الأكراد وخاصةً من حزب العمال الكردستاني على عمق (١٠) كيلو مترات داخل حدود البلد الآخر، إلاّ أن تركيا استخدمت هذا الإتفاق مرات عديدة قبل أن يقدم العراق على إلغائه من جانبه، وقد توغلت القوات التركية داخل الأراضي العراقية في بعض الأوقات إلى عمق (١٥٠) كيلو متراً. ولم تكن الحكومة التركية التي حظيت بدعم من الولايات المتحدة الأميركية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية ، تهتم باحتجاجات العراق على مثل تلك العمليات التي كانت تشكل في جوهرها تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية، وانتهاكاً صارخاً لحرمة الأراضي العراقية وسلامته الأقليمية، كما أنها فوق هذا وذاك تتناقض مع علاقات حسن الجوار، وقواعد القانون الدولي، ومعاهدة الحدود العراقية . التركية لسنة ١٩٢٦ والمعاهدات اللاحقة لها[١٥].

وقد رافق تلك العمليات العسكرية حديث لأوساط رسمية تركية عن ضرورة اقامة ما سمي بـ (المنطقة الأمنية) العازلة في شمال العراق بحجة منع تسلل المقاتلين الأكراد الأتراك عبر الحدود المشتركة، وقد تعثرت الفكرة في حينه[١٦]. كما قدمت تركيا، الكثير من التسهيلات للقوات الجوية الأميركية

والبريطانية والفرنسية في فرض حظر جوي على الطيران العراقي في شمالي العراق وتأليف ما سمي أولاً بقوات المطرقة وقوة المراقبة الشمالية فيما بعد ، وكان لتركيا كذلك دور أبان حرب ١٩٩١ في انشاء ما سمي بالملاذ الآمن

للأكراد في شمال العراق وبناء مناطق آمنة لهم، والتي عرفت آنذاك بعملية توفير الراحة Provide Comfort[١٧].

وعندما بدأت الولايات المتحدة الأميركية تخطط لغزو العراق واحتلاله، (حرب الخليج الثالثة آذار– نيسان ٢٠٠٣) اتصلت بالحكومة التركية، ومع أن معظم المراقبين والمحللين الأستراتيجيين قالوا بأن تركيا يمكن أن تكون من اللاعبين العسكريين الأساسيين في الحرب على العراق، لكن المجلس الوطني الكبير(البرلمان) التركي الذي كان يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الإسلامية بزعامة السيد رجب طيب اردوغان رفض أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب. كما رفض أيضاً أن تنطلق القوات الأميركية الجوية من الأراضي التركية من أجل فتح جبهة شمالية عراقية . وقد قيل في حينه أن تركيا قاومت الضغوط الأميركية مع أن الولايات المتحدة عرضت (٨) مليارات دولار عليها إذا أسهمت في الحرب، وقال أردوغان بالحرف الواحد عشية الحرب "لقد أغلقنا ملف التعاون مع الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق" [١٨].

لقد جاء الرفض التركي على خلفية أمرين مهمين أولهما سعي حكومة حزب العدالة والتنمية لتشكيل موقف عربي وأقليمي يمنع خيار الحرب . وثانيهما تصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد خيار الحرب أصلاً.وقد علّق رئيس أركان الجيش التركي(اوزتوك) مساء يوم ٢٨ آذار ٢٠٠٣ على من يقول أن ٩٣٪ من الشعب التركي يعارض الحرب على العراق بالقول: "كلا أن ١٠٠٪ من الشعب التركي يعارض الحرب !!"[١٩].

ويمكن أن نشير إلى عامل آخر، وهو اعتقاد تركيا بأن استنادها إلى توافق

اقليمي سوف يسمح لها برفض السيطرة الأميركية الكاملة على التطورات العراقية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تركيا حرصت على أن لا تبدو معزولة عن قضايا المنطقة وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على

لقد أدى ذلك كله إلى أن تمتنع تركيا عن المساهمة في أي جهد عسكري أميركي . وفي الوقت نفسه الذي تحدثت فيه على أن نتائج الحرب ستقود إلى اعلان أكراد العراق استقلالهم أو تشكيلهم لكيان كردي سيكون مبرراً للتدخل العسكري التركي الفوري ، لذلك تعرض الموقف التركي لنقد من الولايات المتحدة الأميركية ، ولعل أحدث ما يمكن أن نذكره في هذا الصدد تصريح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي الذي لام فيه تركيا لأنها لم تسمح لقوات أميركية بدخول شمال العراق من أراضيها معتبراً أن ذلك أسهم في تزايد الهجمات التي تلت الحرب[٢١].

– ٤ –

بعد سقوط النظام العراقي السابق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حاولت تركيا الإستجابة لفكرة ارسال قوات عسكرية إلى العراق لحفظ الأمن وتأمين الاستقرار وذلك في أواسط شهر أيلول سنة ٢٠٠٣ والتي اقترحها عدد من المسؤولين الأميركيين[٢٢].

وقد أوردت وكالات الأنباء في حينه أن تركيا وضعت شروطاً لمشاركتها في ارسال قوات عسكرية إلى العراق وأبرزها:

١– اعطاء حقوق للتركمان.

٢– منع ظهور نظام فيدرالي.

٣– نزع سلاح الميلشيات العراقية وقوات البيشمركة الكردية.

٤– وضع ميزانية موحدة للعراق.

٥– الحفاظ على وحدة وسيادة العراق [٢٣].

وقد أذيع في حينه أن الولايات المتحدة الأميركية ربطت المساعدات المالية التي طلبتها تركيا وقيمتها ٨,٥ مليار دولار كضمانات قروض بقضية نشر

القوات التركية في العراق. وقد [illegible] أنها ستقوم بمراجعة العلاقة الاستراتيجية التي تربطها بأنقرة ما لم توافق على ارسال قوات إلى العراق، كما أن وزارة الدفاع الأميركية أبلغت أنقرة بضرورة ارسال مالا يقل عن (١٠) آلاف جندي وحددت الولايات المتحدة المنطقة التي تنتشر فيها القوات التركية وهي ما عرف بالمثلث السني العراقي على بعد ٣٥٠ كيلو متراً على الحدود[٢٤]. أما قيادة الأركان التركية فاختارت منطقة أخرى ، وقال مصدر في هذه القيادة أن الخطة التركية ، إذا ما صادق المجلس الوطني التركي الكبير عليها، تتضمن "ايجاد قطاع عراقي منفصل تحت قيادة عسكرية تركية " ويبدأ انتشار القوات التركية انطلاقاً من ١٥٠ كيلو متراً جنوبي الحدود العراقية– التركية، ويمر عبر مواقع حساسة واقعة ما بين أربيل وكركوك وتتمدد نقاط القوات التركية نزولاً حتى شمالي بغداد من دون المرور بالسليمانية وتشمل تكريت وتنتهي بالقرب من الحدود السورية– الأردنية حيث المنطقة صحراوية هناك . ويلاحظ أن المدن التي كانت الخطة التركية تشملها تضم المناطق التي يقطنها تركمان العراق [٢٥] .

رفض مجلس الحكم الانتقالي الذي تأسس في العراق (١٣ تموز ٢٠٠٣) فكرة ارسال قوات تركية إلى العراق وعبّرت قطاعات واسعة من العراقيين ومنهم الأكراد، عن رأيها في تلك الفكرة، وتأكد بما لا يقبل الشك ان العراقيين يرفضون ليس فقط دخول القوات التركية وإنما أي قوات لدول مجاورة والسبب واضح ومعروف وملخصه أن دول الجوار لها مطامح خاصة في العراق، ومن الطبيعي أن تستند تلك المطامح على اعتبارات قومية، ودينية ومذهبية لها علاقة بحساسيات تاريخية ليس من الحكمة

ايقاظها. وفيما يتعلق بما يطلق عليه (المخاوف التركية من قيام دولة كردية في العراق) فقد تأكد أن قرار الأكراد بالبقاء ضمن العراق الموحد أمر لا رجعة

حتى القوات الأميركية في العراق. ولقد ظهر الموقف الشعبي في العراق وفي تركيا نفسها من ارسال قوات مسلحة واضحاً وجلياً[٢٦].

ويبدو أن المسؤولين في تركيا وفي مقدمتهم السيد رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء قد انتبهوا لما يمكن أن تسببه فكرة ارسال قوات إلى العراق من مشاكل لبلاده ولجيرانه العراقيين[٢٧]. لذلك سرعان ما تراجعت الفكرة، ومع هذا فقد حذّر المسؤولون الأتراك في أعقاب تقديم الحزبين الكرديين الرئيسيين في مجلس الحكم الانتقالي في العراق مذكرة حول الفيدرالية،من مغبة أي محاولة لتوسيع الفيدرالية الكردية في العراق لتشمل كركوك أيضاً . وإلى شيء من هذا القبيل أشار السيد عبد الله غول نائب رئيس الوزراء التركي وزير الخارجية في مؤتمر صحفي حين قال معقباً على أخبار تتحدث عن "جهود الأكراد في مجال اقامة دولة فدرالية في العراق": "لقد وجهنا تحذيراً أثر التطورات الأخيرة في شمالي العراق ومناطق أخرى والتي قد تؤثر على وحدة العراق السياسية "[٢٨]. وأضاف : " لقد حذت جميع دول المنطقة حذونا ... وإذا ما استمرت مثل هذه التطورات الخطيرة أخشى من أن يتحول العراق مجدداً إلى مركز آلام ومعاناة". وقد سبق للأتراك أن أثاروا بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي مسألة حجم مشاركة التركمان في المجلس وقالوا ان ذلك غير كافٍ" [٢٩].

لقد عدّ العراقيون التصريحات التركية تدخلاً سافراً في شؤون بلادهم الداخلية، ومما زاد في ذلك ظهور بعض الأزمات التي أثرت في مسار السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق، وهذه الأزمات هي أزمة

كركوك وأزمة السليمانية وأخيراً أزمة تلعفر. ففيما يتعلق بأزمة كركوك ،فإن تركيا دعت الدول المجاورة للعراق لأن يكون لها كلمتها بشأن مستقبل مدينة كركوك معتبرة أنها تشكل تهديداً محتملاً لأمن المنطقة . وقد هددت تركيا

بتويل دراسات إقليمية عليه (مشكلة كركوك) السنة (٣) العدد (٩) حزيران ٢٠٠٧ يقيم فيها عرب وأكراد وتركمان بسبب الاحتكاكات والتوتر الأمني الذي شهدته المدينة. وقال عثمان كورتوك ممثل تركيا الخاص إلى العراق: أن "كركوك هي المكان الأكثر احتمالاً لوقوع مواجهات عرقية في العراق، ولذا فإن كركوك ليست شأناً داخلياً عراقياً "مشيراً إلى "آثار جدية محتملة على الدول المجاورة "وأضاف في حديث لشبكة (ان تي في) التركية "اننا مصممون على التأكد من أن ما يحصل في العراق ليس له أي آثار سلبية علينا، ومسألة كركوك تنطوي على مثل هذه المخاطر" [٣٠] .

لقد فسّر المراقبون هذه الرسالة على أنها موجهة ضمناً إلى الأكراد العراقيين الذين يدعون إلى ضم كركوك إلى اقليم كردستان العراق . وقد جاء تصريح الدبلوماسي التركي هذا غداة زيارة قام بها السيد مسعود البارزاني زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني إلى أنقرة مطلع تشرين الأول ٢٠٠٤ والتي أكد من خلالها ما أطلق عليه (الهوية الكردية لمدينة كركوك) معلناً أن أكراد العراق مستعدون لشن حرب على أي قوة تحاول "ردع شعبه"[٣١]. وقد عاد السيد عبد الله غول وزير الخارجية التركي ليقول في تصريح لصحيفة حريت التركية أن مسألة كركوك لدى تركيا تأتي في الدرجة الأولى وكرر تهديداته بأن أي تغيير ديموغرافي يحدث في هذه المدينة فإن استقرار المنطقة سيكون في خطر، وقد تزامنت هذه التصريحات في وقت قرر وزراء خارجية دول الجوار للعراق عقد اجتماع لهم في القاهرة أواخر تموز ٢٠٠٤. وفي معرض اجابته على اسئلة مراسل الجريدة

المذكورة قال غول: "أن مسألة كركوك مهمة وما قلناه بخصوص كركوك ليس كلاماً وإنما نعرف ماذا نفعل". وفيما يتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى قال غول: "لم يبق في العالم شيء اسمه قضية داخلية، ومثلما وفرت الحماية للكرد عندما كانوا يتعرضون للإضطهاد، واليوم إذا ما تعرض التركمان

إلى الإدارة الأمريكية توفير الحماية لتركيا من تدخل
تركي في الشؤون الداخلية للعراق. وبخصوص استياء تركيا من هذا الموضوع

قال وزير الخارجية التركي: "تركيا مستاءة من تحول كركوك إلى بوسنة ثانية"، وأكد على أنه بحث موضوع استياء تركيا من مستقبل كركوك مع الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش خلال زيارته الأخيرة إلى تركيا. وأضاف غول: الرئيس بوش أيضاً يفكر مثلنا !![٣٢].

ومهما يكن من أمر فإن تصريحات غول واجهت نقداً شديداً في العراق حتى أن جريدة التآخي الناطقة بلسان الحزب الديموقراطي الكردستاني نشرت مقالاً افتتاحياً يوم ٢٠ تموز ٢٠٠٤ أكدت فيه أن تركيا تهدد استقرار ووحدة العراق ، وقالت عن تصريحات غول بأنها تعكس " تناقضات السياسة التركية إزاء كركوك " ، وأضاف أن كركوك إذا كانت بهذه الأهمية الاستثنائية، وهي كذلك فعلاً فمعناه "أن الحكومة التركية تتلاعب بأهم مشكلة عراقية داخلية وتتدخل فيها تدخلاً سلبياً يهدد استقرار المدينة والبلاد عامة"[٣٣].

أما أزمة السليمانية فتتلخص في أن القوات الأميريكية اعتقلت (١١) عسكرياً تركياً في السليمانية وذلك في مطلع آب ٢٠٠٣ بتهمة التخطيط لاغتيال مسؤول محلي كردي في شمالي العراق. وكما هو معروف فإن الحكومة التركية تحتفظ منذ ١٩٩٢ بقرابة (١٣٥٧) عسكرياً في شمالي العراق بهدف ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني. وقد قال (دوجو بيرنجيك) زعيم حزب العمل اليساري المعارض في تركيا أن الحكومة التركية وقعت اتفاقية سرية مع واشنطن تنص على انسحاب تلك القوات من

شمالي العراق خلال أربعة أشهر. وقد أعلن الجنرال جون أبي زيد قائد القيادة المركزية الأميركية أثناء زيارته لتركيا مطلع آب ٢٠٠٣، أن جهوداً تبذل لإنهاء أزمة السليمانية، ونقلت صحيفة صباح التركية عن مسؤول أميركي قوله: "ان زيارة أبي زيد ستهدف فتح صفحة جديدة في العلاقات بين تركيا والولايات

المتحدة الأميركية، والعمل على [illegible] موقف تركيا من الحرب ضد العراق"(٣٤).

وفيما يتعلق بأزمة تلعفر التي ظهرت في أيلول ٢٠٠٤، فإن وزير الخارجية التركي عبد الله غول قال: "بأن تركيا هددت بإيقاف تعاونها مع واشنطن في العراق بعد هجوم أميركي ضد مدينة تلعفر (ذات الأكثرية التركمانية) والواقعة ضمن محافظة نينوى (الموصل) في شمالي العراق، بحجة أنها أصبحت ملاذاً لمقاتلين أجانب". ونقلت شركة تلفزيون C N N التي تبث باللغة التركية عن وزير الخارجية التركي قوله: "إذا استمرت الأمور على هذا النحو فإننا أبلغناهم [الجانب الأميركي] بوضوح وجلاء أن تعاون تركيا في الموضوعات المتصلة بالعراق سوف ينقطع" (٣٥).

وقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية في ١٣ من أيلول ٢٠٠٤، طمأنة الجانب التركي من خلال تصريحات السفير الأميركي في أنقرة (اريك أيدلمان) وبثها تلفزيون (ان تي في) والتي قال فيها: "نحن نقوم بعملية عسكرية محدودة... ونعتقد أن العملية يتم تنفيذها بحرص بالغ". ومع هذا فقد صرّح ناطق بلسان الجيش التركي وقال ان الجيش يراقب الوضع في تلعفر عن كثب. وأضاف: "أن تركيا تشعر بالقلق على وجه الخصوص من أن يؤدي مزيداً من الاستقلال للأغلبية الكردية في شمالي العراق إلى تأجيج النزعة الإنفصالية في جنوب شرقي تركيا الذي تقطنه أغلبية كردية"(٣٦).

لقد أكدت وكالات الأنباء ، بأن قيادة الجيش التركي أعدت خطة لعمليات عسكرية في شمالي العراق بقوة عسكرية تتألف من (٤٠) ألف جندي.

وجاءت هذه الأنباء نتيجة لاستمرار التيقظ التركي بسبب مخاوف من سعي الأكراد في العراق لتغيير التركيب الديموغرافي لمدينة كركوك والمناطق الأخرى الغنية بالنفط . وقد أخبرت تركيا الإدارة الأميركية بالأمر وأبدت الأخيرة موافقتها المبدئية حيث يتوافق ذلك مع رغبتها في أن لا يفرض الأكراد في العراق

سيطرتها على حقول النفط في [illegible] السيد مسعود البارزاني عشية زيارته لأنقرة من (أن كركوك هي قلب كردستان) قد زادت من هذا التيقظ والإرتياب التركيين!! [٣٧].

وكردود فعل على هذا السلوك السياسي التركي، شددت القيادة الكردية المتمثلة بالحزبين الرئيسيين على رفض التدخل التركي في شؤون العراق. وقال السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي أن على دول الجوار ومنها تركيا احترام خيارات العراق السياسية ومستقبله السياسي، وقال (١٢ كانون الثاني ٢٠٠٤): "ان قضية الفيدرالية مسألة عراقية سيقررها العراقيون من خلال العملية السياسية والدستورية ... وان المخاوف من قبل دول الجوار بأن العراق في طريقه إلى التشرذم في غير محلها .. ليس هناك أي جهة لها مصلحة في تجزئة العراق " . وقد جاء ذلك رداً على تصريحات تركية برفض الفيدرالية والدعوة إلى إقامة حكم مركزي قوي في العراق بدلاً عنها"[٣٨].

ان الحكومة العراقية الانتقالية والقيادات الكردية تسعيان إلى تهدئة الموقف، وتصران على ازالة كل الشكوك التركية، وقد أوضح السيد نيجرفان البارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان– العراق أن ثمة خطوات ستبذل في سبيل تحسين العلاقات مع تركيا و "أن الشعب الكردي لا ينسى المواقف التركية المشرفة ازاءه في أحلك الظروف لا سيما أبان الهجرة المليونية لشعب كردستان سنة ١٩٩١ نحو الحدود التركية والإيرانية، وأن الأكراد يكنون لتركيا كل تقدير واحترام، وتطرق البارزاني إلى مسألة كركوك فقال

أنها مدينة للتآخي بين مختلف القوميات والطوائف، إلاّ أن كوردستانيتها ليست في موضع مساومة اطلاقاً " [٣٩].

ومع هذا فقد بدأ الأكراد يصرون على سحب القوات العسكرية التركية من شمالي العراق، وابتدأوا بالدعوة إلى سحب ما كان يسمى بـ (قوة حفظ السلام) أو (قوة الفصل P M F) التي تقودها تركيا والمتمركزة في اقليم كردستان. وقد

غادرت القوات إلى العراق في [illegible] وجود هذه القوات قرابة سبع سنوات[٤٠].

أما تركيا، فتسعى من خلال سلوكها السياسي الخارجي إلى أن تنسق مع دول الجوار العراقي الأخرى وتحضر المؤتمرات التي تناقش المسألة العراقية ولعل مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد يوم ٢٢ نوفمبر– تشرين الثاني ٢٠٠٤ بحضور مجموعة الدول الثمانية ودول الجوار العراقي وأطراف ومنظمات عربية واقليمية ودولية كان آخر مؤتمر في هذا الصدد . وقد أكد المؤتمر في ختام أعماله على "الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق" و "تأكيد سيادته ووحدة أراضيه وحق شعبه بالديموقراطية وسيطرة ابنائه على موردهم الطبيعية" [٤١].

إلاّ أن العراقيين وبخاصة الأكراد منهم وحتى بعض التركمان يشككون في مصداقية الأتراك وسياستهم الخارجية تجاه العراق ، لا سيما وأن تركيا قد أعلنت ، وعلى لسان السيد رجب طيب اردوغان " بأن أنقرة وإن كانت ليست مصممة على نشر قواتها في العراق ، لكنها ستتابع التطورات من أجل حماية أمن تركيا ، وسيكون المخاطب الوحيد لأنقرة في هذا الأمر هو الولايات المتحدة التي سبق وطلبت قوات تركية !!"[٤٢].

– ٥ –

بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١ ، تجددت المطامع الإيرانية والتركية ، واتخذت أشكالاً عديدة . وتؤكد الأيام والوقائع أن هاتين الجارتين كانت تستغلان ظروف مواجهة العراق للتحديات والمشاكل فتجددان مطامحهما في أرض ومياهه ، فحين بدأت حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ ، اتخذت تركيا وايران تدابير مختلفة ، وعملتا على تنسيق سياستهما ومواقفهما السياسية والأمنية بحجة أن الطرفين يحترمان وحدة العراق وسلامة أراضيه.

نحو الانكفاء إلى أن يكون لإيران وتركيا دور إقليمي ينسجم مع موقعيهما الاستراتيجي، وارثهما الحضاري ومصالحهما السياسية والاقتصادية وعلاقاتهما الدولية، كما لاننكر بأن تركيا وإيران تعدان من أقرب الشعوب الإسلامية إلى العراق، بسبب التداخل الديني والقومي والمذهبي، لكن ذلك ينبغي أن لا يكون على حساب العراق، وفي الوقت نفسه لابد لهما من مراعاة ثوابت الجغرافية وخصائص التاريخ، وقواعد ومبادئ القانون الدولي وقواعد حسن الجوار وهذا يتطلب الإسهام ليس في (اقلاق المنطقة) ، بل حمايتها وتحقيق الأمن والاستقرار فيها.

تقول الحكومة العراقية اليوم أنها تحرص على اقامة علاقات متينة مع كل من تركيا وايران ، بالرغم من كدمات ومشاكل ماضي الحرب العالمية الأولى وما قبلها وما بعدها . ويؤكد بعض المسؤولين العراقيين سعي العراق المستمر لإزالة ما من شأنه الحيلولة دون أن تستمر التدخلات التركية والإيرانية في شؤون بلدهم ، ومن ذلك مثلاً ما أشار إليه السيد حازم الشعلان وزير الدفاع العراقي الأسبق في آذار ٢٠٠٥ من أن هناك ثمة اشارات تدل على تعاون أيراني وسوري مع العراق لضبط الحدود ومنع تسلل المسلحين .

كما أكد بأن الحكومة العراقية بدأت بمتابعة المتسللين عبر تخصيص (١٤) طائرة استطلاع عراقية باشرت بالعمل مؤخراً على الحدود مع سوريا والحدود مع إيران. أما وزيرة المهجرين والمهاجرين في العراق السيدة باسكال وردة فقالت (٧ آذار ٢٠٠٥) أن العراق سعى إلى تفعيل (اتفاقية مخمور الضامنة لأكراد تركيا) من دون تعرضهم لخطر في حقوقهم وحياتهم، وكذلك مع ايران فيما يخص مجاهدي خلق. وأضافت أن الحكومة العراقية تبذل جهوداً لدى إيران وتركيا للتعاون مع العراق بصدد العفو عن كل من حزب العمال الكردستاني التركي، ومجاهدي خلق الإيرانية الموجودتين على الأرض العراقية.

السنة (٣) العدد (٥) حزيران ٢٠٠٦

تسع ومن الطبيعي أن هذا مرتبط بما يمكن أن تقرره الجارتين الشمالية والشرقية تركيا وايران. ويقينا أننا في أملنا هذا نضع في الاعتبار مخاوف إيران وتركيا من استمرار وجود القوات الأميركية والبريطانية في العراق وطبيعة المشروع الذي ابتدأته الولايات المتحدة بالعراق وحقيقة أهداف ذلك المشروع، وخطورة القرارات والاجراءات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة وفي مقدمتها حل الجيش العراقي والشرطة والأجهزة الأمنية والاستخبارية، وترك حدود العراق مع جيرانه مفتوحة ومباحة من قبل أي كان يريد التجاوز على تلك الحدود أو استباحتها لمقتضيات مشاريع وأهداف تلك الدول، وما نجم عن ذلك من انفلات أمني، وفوضى ادارية واجتماعية وتدهور واضح في الخدمات، إلاّ أن العراقيين بوحدتهم ووعيهم وعمق حضارتهم وكفاءة كوادرهم قادرون على مواجهة ذلك، وهذا لا يأتي إلاّ برص صفوفهم وإيجاد السبل الكفيلة التي تعيد إليهم استقلالهم وسيادتهم ووحدة أراضيهم وضمان الحفاظ على ثوابتهم الوطنية وأهدافهم العليا.

هوامش البحث

(١) أنظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج١، (بغداد، ١٩٦٩)، ص٢.

(٢) أنظر : مجلة الأهرام العربي، العدد (١١٧) ١٠٩، يونيو ـ حزيران ١٩٩٩، ص ص ٥٤٥ ـ ٥٥ .

(٣) أنظر : ابراهيم خليل (العلاف) ، " التوجه الصفوي الفارسي (الإيراني) والعثماني (التركي) نحو العراق : رؤية تاريخية سياسية " ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات الاقليمية– جامعة الموصل ، نيسان ٢٠٠٤ .

(٤) للتفاصيل ، أنظر: محمد أنيس، الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤– ١٩١٤، (القاهرة ، لا . ت).

(٥) أنظر: ابراهيم خليل أحمد (العلاف) ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦.١٩١٦، (الموصل ، ١٩٨٣) .

(٦) للتفاصيل أنظر: إبراهيم خليل أحمد، العلاقات التركية العراقية تطوراتها السياسية ١٩٠٨- ١٩٢٢، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب - جامعة الموصل، ١٩٧٥، وهي غير منشورة .

(٧) للتفاصيل ، أنظر : ابراهيم خليل أحمد (العلاف)، " منطقة الموصل . كركوك في السلوك السياسي الخارجي التركي ١٩١٨- ١٩٩١ "في: عوني عبد الرحمن السبعاوي وآخرون، العلاقات العربية التركية ، أصدره مركز الدراسات التركية (الأقليمية حالياً)، الموصل، نيسان ١٩٩٥، ص ٣٧.

(٨) أنظر: تصريحات ديميريل لرؤساء تحرير الصحف التركية في: جامعة الموصل، أرشيف مركز الدراسات الأقليمية ، ملفة تصريحات ديميريل حول تعديل الحدود مع العراق وردود الأفعال، مايس ١٩٩٥ ، ملفة رقم (٩).

(٩) أنظر: جريدة بابل (البغدادية) ٧ مايس . أيار . مايو ١٩٩٥.

(١٠) أحمد ، منطقة الموصل . كركوك في السلوك السياسي الخارجي التركي ، ص ص ٤٣- ٤٤.

(١١) امتلأ الإعلام الرسمي التركي خلال هذه الفترة بمفردات طائفية عند الحديث عن العراق، وحاول هذا الإعلام أن يبرر مقولة "أن من حق تركيا أن تؤثر في الأكراد والسنّة لموازنة تأثير إيران على الشيعة، أنظر: جريدة الحياة (اللندنية) ٤٢ كانون الثاني ١٩٩١.

(١٢) ابراهيم خليل العلاف ، النشاط التعليمي في منطقة الحكم الذاتي، بحث مقدم إلى مركزالدراسات الأقليمية- جامعة الموصل، سنة ٢٠٠٠، وكذلك أنظر: فؤاد حمه خورشيد، "تركيا من عقدة ولاية الموصل إلى مرض حماية التركمان ، جريدة التآخي (البغدادية) ٢١ تموز - يوليو ٢٠٠٤.

(١٣) جريدة العراق (البغدادية) ٢٥ آذار - مارس ١٩٩٧.

(١٤) جريدة العراق (البغدادية) ٢٠ مايس - مايو ١٩٩٧.

(١٥) أنظر: جلال عبد الله معوض، " تركيا والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (١٥)، العدد (١٦٠)، حزيران- يونيو ١٩٩٢، ص ١٠٦.

(١٦) للتفاصيل ، أنظر: ابراهيم خليل العلاف، "فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية- التركية ومخاطرها على الأمن القومي"، مجلة أوراق تركية معاصرة، يصدرها مركز الدراسات الأقليمية- جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، شتاء ٢٠٠٠.

(١٧) للتفاصيل، أنظر: ابراهيم أحمد (العلاف)، "تركيا بين حزب العمال الكردستاني وقوات المطرقة الأجنبية"، في: خليل علي مراد وآخرون "القضية الكردية في تركيا وتأثيرها

(١٨) للتفاصيل، أنظر: جريدة العراق (البغدادية) ١٦ آذار . مارس ٢٠٠٣ ، جريدة الشرق الأوسط (اللندنية) ٢١ آذار – مارس ٢٠٠٣ وهيئة الإذاعة البريطانية B B C أنصات من الباحث مساء ٢٠ آذار – مارس ٢٠٠٣ .

(١٩) هيئة الإذاعة البريطانية B B C أنصات من الباحث مساء ٢٨ و ٢٩ آذار– مارس ٢٠٠٣.

(٢٠) للتفاصيل ، أنظر : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية في القاهرة، مجموعة من الباحثين ، التقرير الأستراتيجي العربي ٢٠٠٣ . ٢٠٠٤ ، وكذلك جريدة الشرق الأوسط (اللندنية) ٣ تشرين الأول . نوفمبر ٢٠٠٤.

(٢١) جريدة الحياة (اللندنية) ٢١ آذار– مارس ٢٠٠٥.

(٢٢) أنظر : ابراهيم خليل العلاف، "ملاحظات حول فكرة ارسال قوات إلى العراق"، جريدة البلاد (الموصلية) ٩ تشرين الثاني– نوفمبر ٢٠٠٣ .

(٢٣) جريدة الشرق الأوسط (اللندنية) ٢٥ تموز– يوليو ٢٠٠٣.

(٢٤) هدى الحسيني، "العراقيون يرفضون دخول القوات التركية " ، جريدة الشرق الأوسط ٢٠ تشرين الأول – اكتوبر ٢٠٠٣ .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) ابراهيم خليل العلاف ، " ملاحظات حول فكرة ارسال قوات إلى العراق ، مصدر ورد ذكره أعلاه .

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) جريدة التآخي (البغدادية) ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٣.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) جريدة الزمان ١٣– ١٤ تشرين الأول . أكتوبر ٢٠٠٤.

(٣١) جريدة الحياة (اللندنية) ٢١ آذار– مارس ٢٠٠٥.

(٣٢) جريدة التآخي ٢٠ تموز– يوليو ٢٠٠٤، وقد سبق لهيئة الاذاعة البريطانية B B C أن أشارت في نشرتها الأخبارية مساء ٣١ آذار ٢٠٠٣ إلى أن زلماي خليل زاده، وكان آنذاك يعمل في إطار التنسيق مع القوى السياسية العراقية المعارضة قد أكد بأن الولايات المتحدة أبلغت تركيا بأن قوات الأكراد لن يسمح لها بالسيطرة على كركوك .

(٣٣) أنظر : جريدة التآخي في ٢٠ تموز . يوليو ٢٠٠٤ .

(٣٤) جريدة صباح (التركية) ٧ [illegible] الشرق الأوسط ٢٠٠٣ .
(٣٥) جريدة الشرق الأوسط ١٤ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠٤ .
(٣٦) جريدة القدس العربي (اللندنية) ١٤ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠٤ .
(٣٧) موقع عراق الغد Iraq if tomorrow com أخبار يوم ١ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٠٤ .
(٣٨) جريدة التآخي ١٣ كانون الثاني- يناير ٢٠٠٤ ، وكذلك جريدة صوت الأهالي (البغدادية)، ٢ حزيران ـ يونيو ٢٠٠٤.
(٣٩) جريدة التآخي ٣٠ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠٤ .
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) ابراهيم خليل العلاف، "الولايات المتحدة ومحاولة (أقلمة) و(تدويل) قضية الأمن في العراق"، بحث مقدم إلى ندوة العراق ودول الجوار:روى متبادلة التي نظمها مركز الخليج العربي للأبحاث- دبي بدولة الأمارات العربية المتحدة للمدة من ٣٠- ٣١ آذار- مارس ٢٠٠٥.
(٤٢) أنظر جريدة الزمان ٨ حزيران ـ يونيو ٢٠٠٣.

Turkish Foreign Political Behaviour Towards Iraq After April, 9th, 2003

By: Prof. Dr. Ibrahim Khalil Al-Alaaff

Turkey's recognition of the Iraqi state which has established in 1921 delayed till 1926 when the question of Mosul has been solved after the League of Nations has issued a re solution in December 1925 keeping Mosul Welayet within the border of Iraqi state. Although Turkey has accepted the resolution and fulfilled it but still the Turks remained waiting chances in finding means that could help them in achieving their own ambitions by modifying borders on the protest of preventing armed elements of P.K.K. from penetrating the Iraqi Lands.

During the Gulf war II 1990-1991, different Turkish military intervention, presenting facilities for Us forces in applying No-Fly Zone north of Iraq. After U.S.occupation of Iraq, Turkey tried to apply the idea of sending military forces into Iraq mid of september 2003, issuing statments Concerning the problem of Kirkuk City.

This Paper is an attempt in following up the Foreign political behaviour of Turkey towards Iraq after April, 9th, 2003

(١) أنظر : علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج١، (بغداد ، ١٩٦٩)، ص٢ .

(٢) أنظر : مجلة الأهرام العربي، العدد (١١٧) ١٠٩، يونيو . حزيران ١٩٩٩، ص ص ٥٤٥ . ٥٥ .

(٣) أنظر : ابراهيم خليل (العلاف) ، " التوجه الصفوي الفارسي (الإيراني) والعثماني (التركي) نحو العراق : رؤية تاريخية سياسية " ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات الاقليمية . جامعة الموصل ، نيسان ٢٠٠٤ .

(٤) للتفاصيل ، أنظر : محمد أنيس ، الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٤ ، (القاهرة ، لا . ت) .

(٥) أنظر : ابراهيم خليل أحمد (العلاف) ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ . ١٩١٦ ، (الموصل ، ١٩٨٣) .

(٦) للتفاصيل ، أنظر : ابرلااهيم خليا أحمد (العلاف) ، ولاية الموصل : دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨ . ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب . جامعة الموصل ، ١٩٧٥ ، وهي غير منشورة .

(٧) للتفاصيل ، أنظر : ابراهيم خليل أحمد (العلاف) ، " منطقة الموصل . كركوك في السلوك السياسي الخارجي التركي ١٩١٨ . ١٩٩١ " في : عوني عبد الرحمن السبعاوي وآخرون ، العلاقات العربية التركية ، أصدره مركز الدراسات التركية (الأقليمية حالياً) ، الموصل ، نيسان ١٩٩٥ ، ص ٣٧ .

(٨) أنظر : تصريحات ديميريل لرؤساء تحرير الصحف التركية في : جامعة الموصل ، مركز أرشيف الدراسات الأقليمية ، ملفة تصريحات ديميريل حول تعديل الحدود مع العراق وردود الأفعال ، مايس ١٩٩٥ ، ملفة رقم (٩) .

(٩) أنظر : جريدة بابل (البغدادية) ٧ مايس . أيار . مايو ١٩٩٥ .

(١٠) أحمد ، منطقة الموصل . كركوك في السلوك السياسي الخارجي التركي ، ص ص ٤٣ . ٤٤ .

(١١) امتلأ الإعلام الرسمي التركي خلال هذه الفترة بمفردات طائفية عند الحديث عن العراق ، وحاول هذا الإعلام أن يبرر مقولة " أن من حق تركيا أن تؤثر في الأكراد والسنّة لموازنة تأثير إيران على الشيعة، أنظر : جريدة الحياة (اللندنية) ٤٢ كانون الثاني ١٩٩١ .

(١٢) ابراهيم خليل العلاف ، النشاط التعليمي في منطقة الحكم الذاتي ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات الأقليمية . جامعة الموصل ، سنة ٢٠٠٠ ، وكذلك أنظر : فؤاد حمه خورشيد ، " تركيا من عقدة ولاية الموصل إلى مرض حماية التركمان ، جريدة التآخي (البغدادية) ٢١ تموز . يوليو ٢٠٠٤ .

(١٣) جريدة العراق (البغدادية) ٢٥ آذار . مارس ١٩٩٧ .

(١٤) جريدة العراق (البغدادية) ٢٠ مايس . مايو ١٩٩٧ .

(١٥) أنظر : جلال عبد الله معوض ، " تركيت والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، السنة (١٥) ، العدد (١٦٠) ، حزيران . يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٠٦ .

(١٦) للتفاصيل ، أنظر : ابراهيم خليل العلاف ، " فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية التركية ومخاطرها على الأمن القومي " ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، يصدرها مركز الدراسات الأقليمية . جامعة الموصل ، العدد (١٣) ، شتاء ٢٠٠٠ .

(١٧) للتفاصيل ، أنظر : ابراهيم أحمد (العلاف) ، " تركيا بين حزب العمال الكردستاني وقوات المطرقة الأجنبية " ، في : خليل علي مراد وآخرون " القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على

أصدره مركز الدراسات الأقليمية ، الموصل ١٩٩٤ ، ص ص ١٤٩ . ١٥٤ .

([١٨]) للتفاصيل ، أنظر : جريدة العراق (البغدادية) ١٦ آذار . مارس ٢٠٠٣ ، جريدة الشرق الأوسط (اللندنية) ٢١ آذار . مارس ٢٠٠٣ وهيئة الإذاعة البريطانية B B C أنصات من الباحث مساء ٢٠ آذار . مارس ٢٠٠٣ .

([١٩]) هيئة الإذاعة البريطانية B B C أنصات من الباحث مساء ٢٨ و ٢٩ آذار . مارس ٢٠٠٣ .

([٢٠]) للتفاصيل ، أنظر : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية في القاهرة ، مجموعة من الباحثين ، التقرير الأستراتيجي العربي ٢٠٠٣ . ٢٠٠٤ ، وكذلك جريدة الشرق الأوسط (اللندنية) ٣ تشرين الأول . نوفمبر ٢٠٠٤ .

([٢١]) جريدة الحياة (اللندنية) ٢١ آذار . مارس ٢٠٠٥ .

([٢٢]) أنظر : ابراهيم خليل العلاف ، " ملاحظات حول فكرة ارسال قوات إلى العراق " ، جريدة البلاد (الموصلية) ٩ تشرين الثاني . نوفمبر ٢٠٠٣ .

([٢٣]) جريدة االشرق الأوسط (اللندنية) ٢٥ تموز . يوليو ٢٠٠٣ .

([٢٤]) هدى الحسيني ، " العراقيون يرفضون دخول القوات التركية " ، جريدة الشرق الأوسط ٢٠ تشرين الأول . اكتوبر ٢٠٠٣ .

([٢٥]) المصدر نفسه .

([٢٦]) ابراهيم خليل العلاف ، " ملاحظات حول فكرة ارسال قوات إلى العراق ، مصدر ورد ذكره أعلاه .

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) جريدة التآخي (البغدادية) ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٣ .

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) جريدة الزمان ١٣ . ١٤ تشرين الأول . أكتوبر ٢٠٠٤ .

(٣١) جريدة الحياة (اللندنية) ٢١ آذار . مارس ٢٠٠٥ .

(٣٢) جريدة التآخي ٢٠ تموز . يوليو ٢٠٠٤ ، وقد سبق لهيئة الاذاعة البريطانية B B C أن أشارت في نشرتها الأخبارية مساء ٣١ آذار ٢٠٠٣ إلى أن زلماي خليل زاده ، وكان آنذاك يعمل في إطار التنسيق مع القوى السياسية العراقية المعارضة قد أكد بأن الولايات المتحدة أبلغت تركيا بأن قوات الأكراد لن يسمح لها بالسيطرة على كركوك .

(٣٣) أنظر : جريدة التآخي في ٢٠ تموز . يوليو ٢٠٠٤ .

(٣٤) جريدة صباح (التركية) ١٧ آب . أغسطس ٢٠٠٣ .

(٣٥) جريدة الشرق الأوسط ١٤ أيلول . سبتمبر ٢٠٠٤ .

(٣٦) جريدة القدس العربي (اللندنية) ١٤ أيلول . سبتمبر ٢٠٠٤ .

(٣٧) موقع عراق الغد Iraq if tomorrow com أخبار يوم ١ تشرين الثاني . نوفمبر ٢٠٠٤ .

(٣٨) جريدة التآخي ١٣ كانون الثاني . يناير ٢٠٠٤ ، وكذلك جريدة صوت الأهالي (البغدادية) ، ٢ حزيران . يونيو ٢٠٠٤ .

(٣٩) جريدة التآخي ٣٠ أيلول . سبتمبر ٢٠٠٤ .

(٤٠) المصدر نفسه .

(٤١) ابراهيم خليل العلاف ، " الولايات المتحدة ومحاولة (أقلمة) و (تدويل) قضية الأمن في العراق " ،

بحث مقدم إلى ندوة العراق ودول الجوار:روى متبادلة التي ينظمها مركز الخليج العربي . دبي بدولة الأمارات العربية المتحدة للمدة من ٣٠ . ٣١ آذار . مارس ٢٠٠٥ .

(٤٢) أنظر جريدة الزمان ٨ حزيران . يونيو ٢٠٠٣ .